

## قراءات

**Dalila OUITIS, *Concis de la toponymie et des noms des lieux de l'Algérie*, Alger, Edition Djoussour, 1<sup>ère</sup> édition 2009, 192 p.**

يشمل الكتاب مقدمة و بابين، الباب الأول يضم ثلاثة فصول والباب الثاني يضم فصلين وملحق.

مقدمة ضمت أسماء بصمتها عدة حضارات مرت بها الجزائر، ولا نستطيع أن نتجاهل هذا التاريخ لأننا نعيشه من خلال أسماء المدن والأحياء والأشخاص وأسماء أخرى...

عدت الكاتبة أسماء من أصول تركية مثل اسم "صاري" الذي يعني الرجل الأسمر أو الأشقر أو الأحمر، وأسماء إسبانية مثل El Blansa وهي حي يقع في مدينة البليدة وتشير إلى السكان الأصليين، وطوبونيمات من أصل لاتيني فقد تحولت عدة كلمات لاتينية تنتهي بـ « us » إلى « ouche ». مثل « Maouche » التي تنحدر من « Marius » كما تطرقت إلى بعض النماذج القرطاجية والبنونية والبربرية وسرد أسماء قبائل انحدرت منها أسماء أشخاص، كما ضربت أمثلة طوبونيمية عن الحقبة الاستعمارية الفرنسية.

**الباب الأول: الفصل الأول:** تطرقت الكاتبة إلى أصل تسميات المدن والبلديات والمحافظات في الجزائر وعرضت في هذا الفصل 93 تسمية في جدول يضم الكتابات باللغة العربية والكتابة المطابقة للاسم بالحروف اللاتينية، بالإضافة إلى مدلول كل تسمية. هذا النقل اللغوي قامت به الإدارة الفرنسية محاولة أن تحافظ على شكلها مثل "Foundok" "فندق".

كما تطرقت إلى التسميات التي جلبتها الرحلات والغزوات الوافدة على الجزائر حيث أثمرتها بأمثلة من مرحلة ما قبل البربرية والليبية البربرية والفينيقية واللاتينية والعربية والتركية والاسبانية والفرنسية؛ وهذا تقريبا نفس محتوى المقدمة مع اختلاف الأمثلة الطوبونيمية. وعرضت جدول ضم 219 تسمية قديمة وتسميتها الحالية والولاية التي تنتمي إليها، ثم وضحت معنى كل تسمية من هذه التسميات القديمة لأماكن أنشأتها فرنسا، وهي معظمها لأسماء جنرالات وعلماء فرنسيين.

أما الفصل الثاني تناولت فيه أسماء الشوارع والأزقة وأسماء أخرى، عرضت فيه جدول يضم 171 إسما طوبونيميا لشوارع الجزائر قبل 1830م وبعد 1830م (أي تسميات الإدارة الفرنسية) وتسميات 1988 التي باشرت الإدارة الجزائرية.

أما الفصل الثالث فقد كان الحديث فيه عن التسميات في مجال العدالة والنقود ووحدات القياس. أما المحكمة فقد تناولت فيها أعضاء المحكمة والحقوق الميراثية والمذاهب الأربعة في القانون الإسلامي. أما النقود فقد عرضت جدول ضم تسميات القطع النقدية قبل 1830م مع إعطاء رمز لكل قطعة وقيمتها بالفرنك، وبالنسبة لوحدات القياس فقد قدمت جدول لوحدات الوزن وما يعادلها بالغرام ومقاييس الأطوال ومقاييس السعة قبل 1830 وفي النقطة الأخيرة من هذا الفصل تحدثت عن الإدارة التي كانت تدير عليها المدينة سابقا.

الباب الثاني: أما الفصل الأول فقد ضم جدول لبعض مختصرات الكلمات القانونية المستعملة في معظم كتب القضاء والكلمة التي اشتق منها المختصر.

و الفصل الثاني: عدت الكاتبة فيه الكلمات اللاتينية المستعملة في مجال القضاء وترجمتها حرفيا مع إسنادها للمعنى.

أما الملحق فقد ضم:

- 1- دليل الهيئة القضائية في الجزائر.
- 2- نموذج لعقد قديم.
- 3- جدول أسماء لبعض الأماكن في الجزائر مع أسمائهم الأولية.
- 4- مؤلف لجدول أسماء شوارع الجزائر.

## سارة هدية

هادية العود البهلول، الانحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية، دار محمد علي للنشر، تونس، الطبعة 01، 2010

يتناول الكتاب موضوع "الانحراف النسوي" لا سيما الانحراف الإجرامي، ويقع هذا الموضوع في دائرة اهتمام فرعين من فروع علم الاجتماع وهما علم الاجتماع الأسري وعلم الاجتماع الإجرامي.

وترجع أهمية هذا الموضوع—في نظر الباحثة— إلى أن البحث في ظاهرة جريمة المرأة لم يلق العناية الكافية ويعد مجالا مهملا من مجالات البحث، حيث أن

معظم الكتابات في العقود الأخيرة تهتم بجرائم الرجال، فظاهرة إجرام المرأة تعبر أيضا عن تحول وتغير في وضع المرأة واتجاهاتها و أفعالها وعن أنها أصبحت فاعلة ومتفاعلة في المجتمع سلبا أو إيجابا، وبالتالي فتسليط الضوء على هذه الظاهرة لا ينقص من مكانة المرأة التونسية لأن نساء تونس مثلتهن مثل مثيلاتهن في كل أنحاء العالم يتفاعلن في إطار أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية.

ففي دراسة هذه الظاهرة تحاول الباحثة الكشف عن العوامل المؤدية لظاهرة الانحراف النسوي وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطور ظاهرة الانحراف القانوني عند المرأة التونسية لا سيما تطورها الكيفي ومحاولة فهمه على ضوء التحولات الاجتماعية بكشف الظروف والعوامل التي أدت بها إلى هذا الفعل المنحرف، وذلك بإلقاء الضوء على السلوك اللاإجتماعي وأللا قانوني لبعض النساء (عينة البحث) بغية لفت النظر إلى خطورة هذه الظاهرة" التي توصف عادة بالصفة المجتمعية لأنها بعيدة عن الوقاية والعلاج عن متناول الأفراد والجماعات ولحلها لا بد من تدخل السلطات المسؤولة.

انطلق البحث من مجموعة من الفرضيات الرئيسية، تتمثل الفرضية الأولى في أن تفشي ظاهرة البطالة والفقر نتيجة قلة موارد الرزق خاصة في المناطق المحرومة التي لم تشملها برامج التنمية وهذا ما زاد من هجرة الإناث نحو المدن الكبرى حيث تتكاثر فرص الارتزاق مما جعل هذه المدن مسارح للانحراف منها جريمة المرأة. أما الفرضية الثانية فتتجلى ضعف الدخل زاد من انحراف المرأة. أما الفرضية الثالثة فهي أن ما ينتج عن تدني المنظومة القيمية في المجتمع من سقوط الفرد في دوامة الضياع والفراغ و اليأس والبؤس. ورابع فرضية تتمثل في فعالية الغزو الثقافي والفكري التي تخلق حاجات زائفة ما يولد خلفية سلوك الانحراف لدى المرأة والرجل على حد سواء.

استخدمت الباحثة أكثر من أداة لجمع المعلومات على أمل أن تكمل بعضها البعض تتمثل في بعض الإحصائيات الرسمية حول إجرام الفتيات بين 13 و 18 سنة، وبيانات ميدانية لآراء بعض رجال القانون وأحد الخبراء في علم النفس، كما اعتمدت على بيانات ميدانية لعينة من خريجات سجن صفاقس خلال 2004 و 2005.

اتبع الباحث لفهم الظاهرة وتطورها المنهج الكمي الوصفي التحليلي اعتمادا على بعض الإحصائيات حول جرائم الإناث بين 13 و 18 سنة في تونس في المدة

الفاصلة بين 1993 و 2003 بعد أن وقع تصنيف معطياتها في جداول إحصائية بسيطة. كما استخدم المنهج الكيفي الاستقرائي في فهم المعطيات التي تم الحصول عليها وأيضا فهم سلوكياتهن أثناء العمل الميداني عند مقابلة خريجات السجن، وزيارتهم في منازلهن.

قسم الباحث موضوع البحث إلى ثلاثة أبواب: يتضمن الباب الأول الإطار عبارة عن طرح نظري، ينقسم إلى أربعة مباحث: فكرة البحث ومنهجيته، وتحديد معاني المفاهيم والمصطلحات العلمية المتداولة في البحث، ثم عرضت أهم النظريات التي تناولت ظاهرة الجريمة ورابع مبحث خصصته لتاريخ الانحراف الإجرامي عند المرأة في تونس.

أما الباب الثاني عبارة عن دراسة تطبيقية حول جرائم الإناث في تونس مهدت في المبحث الأول بتقديم للخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع التونسي، وفي المبحث الثاني درست الظاهرة من خلال بعض الإحصائيات الرسمية مرفقا دراسته بمبحث إحصائي لظاهرة إجرام الأطفال الإناث بتونس.

أما الباب الثالث: فخصصته للمقابلات الميدانية المباشرة مع خريجات سجن صفاقس، مع تحليل نتائج الزيارات الرسمية وغير الرسمية، ثم الخروج باستنتاجات.

وخاتمة البحث عبارة عن مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي توصلت إليها الباحثة من خلال مباشرتها للموضوع وللعمل الميداني، و توصيات لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كون الانحراف كان نتيجة لظروف فردية و مجتمعية خارجة عن إرادة المرأة ساهمت في دفعها لارتكاب ذلك العمل، وترى الباحثة ضرورة بذل الجهود الوقائية والعلاجية و مضاعفتها للحيلولة دون نشوء هذا الانحراف.

ليلي كواكي